التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي
اتجاه دول المغرب العربي

د . شرقي محمود

جامعة البليدة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للاطلاع عن سبب تزايد أهمية دور الحلف شمال الأطلسي ، وسياسته تجاه دول المغرب العربي، الذي بدأت تهتم به بداية من عام 1991، حيث عمل الحلف على تكوين قوة عسكرية مهمتها التدخل السريع وتقديم المساعدات في حالات الكوارث، كما يعمل الحلف الأطلسي الآن على توسيع الحوار لدى دول جنوب المتوسط. وفي هذا المقال نحاول معرفة التوجهات الجديدة لسياسة الحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي، و المنظور الأمني الأوربي داخل الحلف الأطلسي، وكذا التهديدات القادمة من مناطق الجوار وطبيعة الحوار الأطلسي- المغاربي ومحاولة الاطلاع عن كيف يوازن الحلف الأطلسي في سياسته بين هذه المخاوف "واعتماد آليات للتعاون الأمني والشراكة الإستراتيجية مع دول المنطقة.

Abstract :

The aim of the study is to highlight the increasing interest towards the role of the NATO and its policy towards the maghreb countries the NATO became a real military force whose role is to interfere at any emergency and provide help on case of natural disasters. In addition to that the coalition works to expand communicating within the countries of the south of the mediterranean region within the southern mediterranean countries the present article tries to understand the new of the NATO's policy towards the arab maghreb countries and the european security vision inside the NATO. besides to the coming threat from the neighbouring areas ; the nature of dialogue between the countries of the maghreb and NATO and and the attempt to discover the way the NATO manages to

balance by it policy between the fears and the adoption of mechanisms for security cooperation and a strategic partnership with the countries of the region .

مقدمة:

لقد عرف العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بروز العديد من الأحلاف العسكرية، جاءت كرد فعل لعدم مقدرة الأمم المتحدة صيانة الأمن والسلم في العالم، الأمر الذي اعتبره بعض الدارسين أنها أنشئت نتيجة الحرب الباردة، بين المعسكرين الشرقي والغربي بقيادة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها أحدثت تعبيرا عن توازن في القوى بين القوتين.

وجاءت أحداث التسعينيات لتغير النظام الدولي، عقب تزايد حدة التدخل في هذه الفترة التي شهدت فيها العديد من الأحداث والأزمات والحروب في العراق ورواندا والصومال وهايتي ويوغوسلافيا السابقة وليبيريا، وأما الأحداث الأخرى التي حدثت في النصف الأول فقد ارتبطت بعدد من القرارات، السودان، ثم كوسوفو والبوسنة والهرسك وتيمور الشرقية وأفغانستان، وليبيا ومالي وكانت القرارات الأممية بخصوص هذه البؤر المتوترة نقطة تحول هامة بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين، وتوجهات جديدة لصلاحيات مجلس الأمن، وقراءاته للباب السابع من الميثاق وبدءا على ما هو معلن، مرحلة جديدة من زيادة الجهود لحماية الدول والمجتمع الدولي، ولقد سخر الحلف الأطلسي للعديد من هذه الأزمات الدولية.

ونظرا لتزايد أهمية دور حلف شمال الأطلسي "Atlantic Treaty Organization" (NATO)، وسياسته تجاه دول المغرب العربي، التي لم تكن مدرجة ضمن نطاق نشاط الحلف أثناء الحرب الباردة وقبل عام 1991، أي قبيل انهيار المعسكر الإشتراكي وتفكك الإتحاد السوفياتي وكذا حلف "وارسو". وطوال السنوات السابقة لم يتدخل الحلف الأطلسي عسكريا إلا في منطقتين هما جنوب أوروبا في البلقان وجنوب آسيا في أفغانستان، كما قام الحلف بعمليات تدريب لقوات العراق وإنشاء قوة للتدخل السريع وتقديم المساعدات في حالات الكوارث، وراح يعمل على توسيع الحوار لدى دول جنوب المتوسط، وقصد معرفة المزيد من التوجهات الجديدة لسياسة الحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي فإنني أطرح التساؤلات الآتية:

ما هو منظور الأمن الأوربي داخل الحلف الأطلسي؟ وما هي التهديدات القادمة من مناطق الجوار؟ ما هي التحديات الأمنية الأوروبية كما يحددها الحلف؟ وما علاقتها بالحوار القائم حاليا مع دول المغرب العربي ؟ وهل الحوار الأطلسي– المغاربي يهدف إلى تحديد إتجاهات عمل محددة ؟ وما هي التهديدات التي يبني عليه الحلف الأطلسي مخاوفه من دول المغرب

العربي؟وكيف يوازن الحلف الأطلسي في سياسته بين هذه المخاوف واعتماد آليات للتعاون الأمني والشراكة الإستراتيجية مع دول المنطقة؟

وقبل الإجابة على هذه الأسئلة يجب التطرق إلى بعض المفاهيم والمصطلحات الآتية:

مفهوم الحلف:

الحلف هو معاهدة رسمية تلتزم بموجبها الدول الموقعة عليها بأن تتعاون في مجال استخدام طاقتها العسكرية ضد دولة معينة أو عدة دول وذلك في ظروف معينة [1]، وهناك مفهوما آخر يرى أن حلف هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير محددة لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن هؤلاء الأعضاء.[2]

مفهوم الأمن:

لقد حدثت تحولات عميقة في أنماط التحالف الدولي ، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تنفرد بالنظام الدولي ، باعتبارها القوة القطبية الوحيدة.[3]

يعد مفهوم الأمن مفهوما قديما ارتبط دائما بالمفهوم العسكري والقوة العسكرية، غير أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ مفهوما جديدا في حقل العلوم السياسية، وهذا بعدما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، بعد ذلك توسع انتشار هذا المفهوم وأصبحت لديه مستويات مختلفة، وأصبح مرتبطا وطنيا وإقليميا ودوليا حسب المتغيرات.[4]

تأسيس الحلف الأطلسي:

تأسس الحلف عام 1949، بضمه 12 دولة على جانبي المحيط الأطلسي، وطيلة فترة الحرب الباردة، كان الحلف أداة الغرب الدفاعية الأولى، ويتمثل الهدف الأساسي الذي أنشئ لأجله هو حماية حرية وأمن أعضائه من خلال الوسائل السياسية والعسكرية.

فعلى **المستوى السياسي** يدعم الحلف "القيم الديمقراطية" ويشجع التشاور والتعاون في قضايا الدفاع والأمن لبناء الثقة ومنع الصراع على المدى الطويل.

وعلى **المستوى العسكري** يلتزم حلف شمال الأطلسي بالسعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، وفي حالة فشل الجهود الدبلوماسية، يمتلك الحلف القدرة العسكرية اللازمة لخوض عمليات إدارة الأزمات.

ويتم تنفيذ هذه العمليات بموجب المادة الخامسة (05) من معاهدة واشنطن –وهي المعاهدة التي تم تأسيس الحلف بموجبها– أو بتفويض من الأمم المتحدة، في إطار منفرد أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى.

يوفر حلف شمال الأطلسي فرصة فريدة للدول الأعضاء من أجل التشاور واتخاذ القرارات بشأن القضايا الأمنية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات.

وتعبر "قرارات حلف شمال الأطلسي" عن الإرادة الجماعية للدول الثمانية والعشرين الأعضاء بالحلف مجتمعة، حيث تتخذ جميع القرارات بالإجماع(5).

الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط:

يشكل البحر الأبيض المتوسط حيزا جغرافيا ذو أهمية بالغة وحيوية نظرا لموقعه في قلب العالم القديم، حيث ترجع تسميته لموقعه المتوسط، بكل أبعاده وحيويته الجيو استراتيجية، كمجال للنقل البحري وقرب الدول المتوسطية بعضها من بعض، الأمر الذي جعلها مجالا للعديد من للحروب على مر العصور.

كما يعد البحر المتوسط نقطة تلاق هامة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث نجد جل الحضارات التي ظهرت كانت حول هذا البحر، وتصارعت فيه مرورا بالحضارة الفرعونية والآشورية إلى الحضارة الرومانية والإسلامية، ثم إلى التاريخ المعاصر، حيث أرادت كل من بريطانيا وفرنسا على الخصوص أن تفرض سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية من العالم، كما كان حوض المتوسط مسرحا للصراع الغربي السوفياتي، ولقد تجلى ذلك في تكوين أحلاف عسكرية، وبناء أساطيل بحرية وضعت في عرض البحر المتوسط، فقامت الدول الغربية بتكوين الحلف الأطلسي في سنة 1949، وحلف بغداد سنة 1955، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال الأسطول السادس المتكون من 40 إلى 50 قطعة بحرية، ومقسم تقسيما وظيفيا فرعيا يعرف كل تقسيم باسم (TASKO FORCE).

وهذه القوة تضم من 1 إلى 2 حاملات طائرات، من 4 إلى 7 سفن برمانية، ومن 5 إلى 7 سفن دعم بالإضافة إلى خمسة سفن للدعم والإمداد وغواصات.(6)

ويوجد في البحر المتوسط حوالي إحدى عشرة قاعدة عسكرية أمنية دائمة و112 قاعدة غير دائمة، وجل القواعد الأمريكية متواجدة في تركيا وإيطاليا، كما ظهرت العديد من السفن الحربية السوفياتية إبتداءً من عام 1956 "5ieme Escadre soviétique de méditerrané" المنتسبة إلى أسطول البحر الأسود، وعقب توقيع اتفاقية التعاون بين مصر والإتحاد السوفياتي عام 1966 أصبح للسوفيات قوة بحرية مهمة في المتوسط.

نشأة الحلف الأطلسي:

باختصار شديد فإنني أشير إلى أن الحلف الأطلسي أنشئ من خلال معاهدة بين بريطانيا وفرنسا في شهر مارس 1947، نصت على التزام الدولتين في الدفاع على وحدتهما في حالة الاعتداء على أيٍّ منهما وألمانيا، ثم توسعت من خلال اتفاقية بروكسل في 17 مارس 1948، فشملت بلجيكا وهولندا

وفرنسا وبريطانيا ولكسمبورغ وبريطانيا، ولقد أدركت هذه الدول الموقعة على الإتفاقية أن فاعليتها محدودة نظرا لخروجها منهمكة من الحرب العالمية الثانية، فقبلت بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف إثر معاهدة وقعت في 4 مارس 1949 سميت "بمعاهدة الشمال الأطلسي"، ثم التحقت بالحلف فيما بعد تركيا اليونان عام 1952 وفي عام 1955 انضمت إليها ألمانيا الغربية، وتليها إسبانيا عام 1982، حيث أعطيت هذه الخيرة قيادة منطقة "ليبريا الأطلنطية" "IBERO ATLANTIQUE" إلى البرتغال ومقرها العام موجود في أوريراس "ORIRAS" بالقرب من لشبونة "LISBONE" بالبرتغال، فإسبانيا التي دخلت الحلف لأسباب داخلية كانت من مهامها مراقبة مدخل جبل طارق والمغرب العربي.(7)

ولقد تزعمت مصالح الدول الأعضاء في الحلف إذ عبرت عن تلك المواقف والأهداف المسطرة، فألمانيا كان موقفها إيجابيا من بقاء الحلف الأطلسي واستمراره انطلاقا من الإعتبارات الآتية:

- اعتبارها روسيا لا تزال مصدر تهديد بسبب القوة العسكرية التي لازالت بحوزتها وليس تخوفا من عودة الفكر الشيوعي.
- تخوف ألمانيا من دول أوروبا ضدها كعملية رد وقائي يمكن أن ينفذها الأوروبيون الذين بقوا متخوفين من عودة ألمانيا لإحياء الرايخ.
- الصراعات المتواصلة في يوغسلافيا والخوف من انعكاسها على داخل أوروبا.
- إهتمام ألمانيا بعملية النمو الإقتصادي وإعادة البناء وهذا يستوجب غطاء أمنيا وجدته في الحلف الأطلسي.(8)

أما بريطانيا فهي الأخرى من المؤيدين لبقاء الحلف الأطلسي تخوفا من الوحدة الألمانية خاصة الإقتصادية، كما حرصت بريطانيا على إبقاء علاقتها مع الولايات المتحدة متميزة ليقوي المكانة البريطانية في أوربا ومنح كل من فرنسا وألمانيا الإنفراد بالسيطرة على أوروبا وبعد توحيد ألمانيا عام 1990 أصبحت عضوا في الحلف.

ولقد كانت مهمة الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي تقوم على محورين:

1- أن تشارك أوربا في الحرب بالأسلحة التقليدية.

2- أن تقوم الولايات المتحدة بقسطها في الحرب المعتمدة على أسلحتها النووية.(9)

ولقد استطاعت هذه السياسة المنتهجة حينها أن تحقق نجاح في بسط الاستقرار لدى الدول العربية في مواجهة المد الشيوعي، كما تمكن الحلف من السيطرة واحتواء بعض النزاعات الأوربية داخل القارة ولاسيما بين ألمانيا وفرنسا بحيث تحول الحذر بين الدولتين إلى تفاهم وتعاون وانسجام.

دول المغرب العربي في حسابات الحلف الأطلسي:

لم تكن دول المغرب العربي مدرجة في خانة الأولويات ضمن أجندة الحلف الأطلسي قبل عام 1991، ومع تفكك الإتحاد السوفياتي وانهيار الشرعية، بدأ الحلف في إعادة ترتيب سلم الأولويات لينطلق منها في بناء عقيدته الدفاعية المتجددة.

فلقد توجه الحلف الأطلسي في التوسع شرقا ولم يعر منطقة المغرب العربي نفس الإهتمام ووضع دولها ضمن الدول المهددة لمصالح الأطلس مستقبلا، ولقد تبين ذلك خلال قمة مدريد في شهر جويلية 1997 حيث تمت المطالبة بإعادة هيكلة قيادة الحلف الأطلسي، ومن ضمن الإقتراحات إيجاد قيادة تتمركز في إسبانيا بها قوة تدخل في شمال إفريقيا، ويكون قوامها حوالي (50) ألف قتيل، تكون مستعدة للتدخل في حالة تعرض مصالح دول الحلف لأي حدث تراه تهديدا لمصالحها.[10]

ولقد ربطت الدول الأوربية في مجملها أمنها بأمن البحر المتوسط وخاصة بعد إتفاقية ماستريخت "Mastercrit" حيث ظهرت فيه هذه السياسة بوضوح، وهذا الأمر دفع الإدارة الأمريكية أن تفكر في إنشاء قوة أمنية خارجة عن الحلف الأطلسي، وخاصة بعدما تم إحياء أوروبا الغربية وإنشاء القوات الأوروبية "Eurocorps, Eumarfor, Eurofor"، حيث نجد في السابق أن السياسة الأمريكية كانت تتجه نحو الحوض الشرقي، غير أنه وبعد زوال الإتحاد السوفياتي وخطر المد الشيوعي، أصبح بإمكاني إدماج الحوض الغربي ضمن السياسة الأطلسية الأمريكية وهذا ما أعلن عنه القائد العام للحلف في شهر أكتوبر 1996، حيث قال "يمكن للحلف أن يوسع منطقة مصالحه خارجا عن أوروبا ويشمل شمال إفريقيا".[11]

وعقب ظهور أزمة البلقان قرر الحلف إنشاء قوة جديدة تسمى "مجموعة القوات لمختلف الأسلحة والقوميات" (CFIM) والتي برزت عام 1993 غير أنه كان من الصعب إيجاد هذه القوة لأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية، لذا اقترحت الإدارة الأمريكية إنشاء هذه القوة ضمن أركان الحلف الأطلسي، ففي حالة عملية إخلال الأمن فإن هذه القوات تصبح تابعة للأركان الجديدة.[12]

بداية التقارب بين دول حوض المتوسط:

كما سبق وأن ذكرنا فإن الدول الواقعة جنوب المتوسط لن تشكل أي تهديد عسكري لكن التهديدات المستجدة تتمثل في تنامي تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب وكذا الهجرة السرية، كما أن الهاجس الذي يقلق الكثير من دول الحلف الأطلسي هو تزايد النمو الديمغرافي في دول شمال إفريقيا، وقد اتضح ذلك في توجيه الحلف الأطلسي بإعطاء مهام جديدة في منطقة نابل (NAPEL) بإيطاليا، لصد الهجرة حتى وإن تطلب ذلك اللجوء إلى الوسائل العسكرية.[13]

الجزائر:

لقد انخرطت الجزائر في مسار الحوار الأوروبي المتوسطي في شهر مارس 2000 بهدف تحقيق شراكة شفافة، مثلما دعت إليها قمة الحلف الأطلسي التي انعقدت في إسطنبول بتركيا عام 2004، ومن بعدها اللقاءات الفعلية لمجموعة التعاون المتوسطي بين حلفها والدول السبع الأعضاء في بداية شهر نوفمبر، وتوصيات إجتماع 8 ديسمبر في بروكسل لوزراء خارجية دول الحلف مع البلدان المتوسطية التي سعى جميعها إلى التعجيل بتوسيع نطاق عمليات مكافحة الإرهاب إلى حوض المتوسط وتكثيف التعاون مع دول المغرب العربي.

ورغم الانتقادات التي وجهت للجزائر لحضورها أشغال واجتماعات ينظمها الحلف الأطلسي تحضرها إسرائيل، غير أن الجزائر تمسكت بتعزيز الحوار الأطلسي في إطار ضمان مصالحها واستقرارها وسيادتها وهو لا يعني بأي حال التطبيع مع إسرائيل، وبهذا واصلت الجزائر تعاونها العملياتي من خلال مجيء قطع بحرية للحلف في الموانئ الوطنية والمشاركة في العديد من المناورات العسكرية المشتركة بدءاً من عام 2001، ولم تقدم الجزائر على طلب الانضمام للحلف أو المشاركة في حفظ السلم في العالم، وهذا ما أكده **حليم بن عطاء الله** ممثل الجزائر لدى الإتحاد الأوربي والحلف الأطلسي، كون الموضوع ليس من أولويات الجزائر في الظرف الراهن، كما أكد وزير الخارجية حينها **محمد بجاوي** في أشغال ندوة تقييمية رغبة الجزائر في الاستفادة من خبرة الحلف في مسار تحديث واحترافية الجيش الجزائري وحاجة الجزائر إلى المزيد من الدعم لتحديث القوات المسلحة وتعزيز إجراءات الثقة بين الطرفين، وكذا تكثيف التعاون في مجال الاستعلامات. وهذا ما أكده الأمين العام للحلف الأطلسي **ياب دي هوب تسيفر** خلال زيارته للجزائر عن رغبة الحلف في بناء شراكة أوسع مع الجزائر يغطي فيها الجانب المني الحيز الأكبر (مجال المعلومات لمكافحة الإرهاب، فتح المجال لتدريب ضباط جزائريين وتكوينهم في مؤسسات متخصصة التابعة للحلف الأطلسي المتواجدة في كل من إيطاليا وألمانيا. ويمكن أن يشمل التعاون مع الجزائر مراقبة الحدود ودعم مراقبة التجارة البحرية في المتوسط.

ولقد أكد الأمين العام للحلف في زيارته الأولى للجزائر على احترام خصوصية كل بلد.

كما يعد هذا التحرك تجاه دول المتوسط جنوبا نتاجا لقمة إسطنبول (4 جوان 2004) التي دعت إلى إحياء العلاقات السياسية مع دول جنوب المتوسط والارتقاء بها إلى "الشراكة من أجل السلام" والتي تتضمن أربع مبادئ هي:

- الإصلاح في مجال الدفاع،
- تأهيل القوات المسلحة في دول الجنوب،
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب،
- تنظيم عمليات وتمارين بحرية مشتركة في المنطقة.

فهذا التوجه الجديد لسياسة الحلف الأطلسي تجاه الدول المتوسطية الذي بدأ تطويره منذ عام 1994، وعرض التعاون في اتجاه ثنائي أي بين الحلف وكل دول المتوسطية على حدة، وغير الملزم مع من يرغب في ذلك والذي نجده تطور بسرعة –مثلا– ووصل المستوى العسكري مثلما حدث مع المغرب وذلك بشأن التقييم الفني لاندماج فيلقين تابعين للجيش المغربي مع قوات الناتو العاملة في بؤرتي الصراع الخامدتين يعمل بها الحلف بمنطقة البلقان.

هذا التقارب المتسارع بين دول الحلف ودول المغرب العربي دافعه التخوف المعبر عنه في العديد من التصريحات لمسؤولي دول الحلف تجاه دول جنوب المتوسط التي يرون أنه إذا بقيت الأمور كما هي عليه، فسيظهر شيئا فشيئا على صفة الحدود وجدار وهو فاصلة، وليس كفضاء للتضامن والتعاون،(14) وهذا التخوف سببه التباين البارز بين دول الضفتين ابتداء من المستوى الصناعي والتكنولوجي والمالي وكذا التباين الإيديولوجي والثقافي والديني، دون أن تهمل التفوق العسكري والنظرة الاستعلائية، وكذلك التخوف من تزايد النمو الديمغرافي وتنامي الظاهر بين لدول المغرب العربي.

هذه المحاور كانت سببا في دفع قادة دول الحلف الأطلسي في ضرورة إيجاد آليات للتقارب لتأمين مصالحهم المشتركة (P.E.S.U) أكدت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف إنشاء بنية عسكرية ذاتية تتولى مهام الإضطلاع بأعباء القارة الأوروبية لاسيما في الحالات التي لا تبادر فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك، أو ليس لها مصلحة في هذا التحرك، حيث ترى دول أوربا ضرورة التحرك السريع.

كما عمل الإتحاد الأوربي تحت الرئاسة الفرنسية خلال السداسي الثاني من عام 2000 على قيام شراكة أضيق من أجل بناء علاقات دائمة وفعالة بين الإتحاد الأوربي والحلف الأطلسي إذ نجد خلال قمة "**نيس**" الفرنسية اقترح الإتحاد الأوربي للحلف الأطلسي مشروع وضع علاقات مؤسساتية دائمة بين الطرفين، إلا أن هذه المبادرة لم تتلق أي رد إيجابي من قبل الحلف، وهذا لا يعني عدم وجود اتفاق بين الطرفين إذ رغم هذا الرفض نجد أنه هناك علاقة ثقة، –وهذا أمر مهم– مرتكزة أساسا على اللقاءات المستمرة بين اللجان السياسية التابعة للإتحاد الأوربي والحلف الأطلسي المقرر في قمة "فايرا –FEIRA" البرتغالية عام 1999، والتي أكدت ضرورة المتابعة لقرارات قمة "هلسنكي– HELSINKI" الهولندية حول التركات الإستراتيجية بين الإتحاد الأوربي ومنظمة الحلف الأطلسي، وذلك من خلال الاحترام المتبادل للاستقلالية وطبيعة كل منظمة.

الخاتمة:

يشكل الحلف الأطلسي عموما مصدرا للعديد من الظواهر السياسية والأمنية التي ينظر إليها الحلف كمصدر لتهديدات إستراتيجية مستقبلية على دوله، ظواهر مثل الإرهاب والإسلام المتطرف وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى استمرار عمليات الهجرة غير الشرعية من دول المغرب

العربي لدول الحلف، ينظر إليها كمصادر محتملة لعدم استقرار مستقبلي. لذا بادر حلف الأطلسي بالعمل على التقرب من المنطقة من خلال تبني مبادرة الشراكة من أجل السلام مع دول البحر المتوسط ،وتبع ذلك إطلاق مبادرة ''اسطنبول للتعاون'' وأخيرا هناك التعاون مع كل دولة على حدة.

ويسعى الحلف إلى بناء علاقات جديدة قائمة على ثلاثة محاور أساسية وهي:

أولا :استمرار الحوار المتوسطي الذي يضم سبع دول من شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس). ويشمل على الإجراءات المتعلقة بالطيران، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، والإصلاح العسكري، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية، بالإضافة إلى المناورات العسكرية، والتدريب والتعليم.

ثانيا:مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI) التي أطلقتها وتركز هذه المبادرة على إقامة علاقات مع بلدان الشرق الأوسط، وسوف تتبع هذه المبادرة منطق مبادرة الحوار المتوسطي، وتركز بدورها على ميادين عملية مثل الإصلاح العسكري، والتدريب المشترك ومكافحة الإرهاب.

ثالثا: مشاركة الحلف في عمليات تدريب القوات الأمنية لدول المنطقة.

كما يجب أن لا نسقط من أذهاننا مسبقا، بأن محاربة المشاريع الوحدوية اقتصادية كانت أو سياسية غير واردة في الحسابات الجيو إستراتيجية لدول الحلف الأطلسي تجاه دول المنطقة، التي لا تخدم مصالحها و العمل على إبقاء وضع دول المغرب العربي على ما هي عليه.

وستستمر بناء على ما سبق مواصلة الحلف الأطلسي دعوته إلى تعاون أو تنسيق أو حتى "شراكة"مع الحلف الأطلسي ذات طابع عسكري بحت، وسيكون لصالح الدول الأعضاء في الحلف التي توحدها أبعاد اقتصادية، ولن تخدم مصالح دول المغرب العربي مجتمعة كانت أو فرادى، لذا نستطيع القول أن الحلف الأطلسي لم يعد حلفا دفاعيا كما ورد عند تأسيسه، بل توسعت وتطورت مهامه إلى القضايا السياسية والاقتصادية، وهذا الشكل من الانتشار والتوسع له مخاطر متعددة ومتشابكة على مستقبل منطقتنا المغاربية وشعوبها.

التهميش :

1- Robert. Eosgood, **Alliances and American**. Foreign policy the john kop king press, platomor and, London, 1968, p17.

2 – جريدة الرأي: روسيا توافق بالإيجاب على مقترحات الناتو، الصادرة يوم 11، 06، 1994.

3- Jean Musiteili, "Permanences Et Changements". **Revue Internationale Stratégique**, 2001, P38.

4- **ما هو حلف الشمال الأطلسي**.2014/01/28، على الموقع الالكتروني:

http://www.nato.int/nato- welcome/index_ar.html.

5 – باسم الطوبيني: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي. **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة الفرنسية: بيروت، العدد 5، 1998، ص86.

6 – خير الدين العايب، "الأمن في البحر المتوسط" رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ص48.

7 - Andrée Vigarie, **La Mer Et La Géostratégie Des Nations**. Paris Economica Et Iso, 1995, P145.

8- نيرمن السعدي،" القادرة الأوربية والتوجيهات الألمانية السياسية"، **مجلة دولية**، العدد، 118، لعام1994، ص18.

9- إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص194.

10– Azzouz Kerdoun, **La Démission Militaire De La Sécurité En Méditerranée Occidentale**.

11– Tayeb Belchiche, "**Vers Un Dialogue Avec L'otan**". Quotidien El Watan, N°2334, 24 Mars 1998.

12– Jacques Walch, "**La Mécanique Des Groupe De Forces**. Interarmées Multinationaux (G.F.I.M), Défense Nationale, Paris, Janvier 1998, P168.

13- Azzouz Kerdoun, Op. Cit, P169.

14–Daniel Colard, "La Conférence De Barcelone Et Le Partenariat EURO-MEDITERAIEN". **Revue défense nationale**, N°2, 1996, P111.